



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



الدور الاجتماعي لبيوتات تلمسان في وقف ممتلكات شركاتها الإقتصادية على المؤسسات العلمية خلال العهد العثماني

The social role of the families of Tlemcen in endowing the properties of their economic companies on scientific institutions during the Ottoman era

محمد بومدين^{*1}

¹ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - مخبر جمع وتوثيق الشعر الشعبي الجزائري من العهد العثماني حتى القرن العشرين، الجزائر.

Key words:

Tlemcen
al-waqf
Ottoman era
Scientific bios
economic companies
Endowment Institutions.

Abstract

During the modern period, many families with economic companies became famous in Tlemcen, which contributed to supporting the cultural and educational movement in Tlemcen by financially sponsoring the educational activity and its religious and worldly facilities, by supporting them with various types of financial expenditures, represented by the "al-waqf" that became organized for him during the Ottoman era. A special social and economic system, managed by the ruling authority in accordance with the provisions of Islamic law, through what we have seen of murals that include what was imprisoned by those Tlemcen houses, within the framework of their economic activities that have allocated huge sums of their annual profits to the benefit of scientific institutions. We hardly find a mosque, a school, or a corner, except that it contained endowment panels that dated what these families had endowed of lands, orchards, and shops. And other forms of material endowments, such as religious and scientific books... all with the aim of drawing closer to God Almighty in the first place, not to mention its desire to avoid confiscation and forcing of its financial and real estate properties by the Ottoman administration.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2022-03-20

القبول: 2022-06-29

الكلمات المفتاحية:

تلمسان

الوقف

العهد العثماني

البيوتات العلمية

الشركات الإقتصادية

المؤسسات الوقفية.

اشتهرت في تلمسان إبان الفترة الحديثة العديد من العائلات صاحبة الشركات الإقتصادية، والتي ساهمت في دعم الحركة الثقافية والتعليمية بتلمسان بواسطة التكفل بسيرورة النشاط التعليمي ومنشآته الدينية والدنيوية مادياً، وذلك بتدعيمها بشتى أنواع النفقات المالية، والمتمثلة في "الوقف" الذي أضحى له على عهد العثمانيين تنظيم إجتماعي واقتصادي خاص، تُسيره السلطة الحاكمة وفق ما نصت عليه الشريعة الإسلامية، من خلال ما اطلعنا عليه من لوحات جدارية تتضمن ما حُبس من قبل تلك البيوتات التلمسانية ك: "بيت باربار"، و"بيت بن حباية"، و"بيت ابن حجي"... وغيرها من بيوتات العلم والتجارة، في إطار نشاطاتها الإقتصادية التي خصصت من أرباحها السنوية مبالغ طائلة لفائدة المؤسسات العلمية، فلا نكاد نجد مسجداً أو مدرسة أو زاوية، إلا واحتوت على لوحات وقفية، تؤرخ لما أوقفته هذه الأسر من أراضي وبساتين ومحلات تجارية، وغير ذلك من أشكال الأوقاف المادية، كالكتب الدينية والعلمية... كل ذلك بهدف التقرب إلى الله عز وجل بالدرجة الأولى، ناهيك عن رغبتها في تجنب المصادرة والتخريم لممتلكاتها المالية والعقارية من طرف الإدارة العثمانية.

1. مقدمة

بسط مشاريعهم الدينية والدنيوية. غير أن مساعيهم تلك لم تكلل بالنجاح بسبب الطمع المادي الذي انتشر في أجهزتها الإدارية التي لم تحترم مقاصد أصحاب الوقف، وراحت تضع يدها على كل الأموال الموقوفة حتى أصابت مؤسسات الأوقاف بالشلل التام.

ولما كان الأتراك العثمانيين يريدون إنجاح مشروعهم الرامي لتبنيان شرعيتهم الدينية والدنيوية هذه، فإنهم أرادوا إلى جانب ذلك، أقول؛ تفعيل كل ما من شأنه أن يدفع عجلة الاقتصاد في إطار الشريعة الإسلامية السمحاء، عبر إنشائهم للمؤسسات الوقفية المختصة اختصاصاً إدارياً ودينياً في جمع وتنظيم وتسيير هذه الأموال ك: "مؤسسة الحرمين الشريفين"، و"مؤسسة سبيل الخيرات الحنفية"، وأوقاف الجمعية الأندلسية.

ولقد كانت عملية تمويل وتسيير معظم هذه المؤسسات الثقافية، مستقلة عن السلطة المركزية، تتم عن طريق مؤسسات الأوقاف الدينية، وكانت هذه الأحباس عبارة عن بنايات، وأراضي، وبساتين، ومحلات حرفية وتجارية، إضافة إلى المخازن والحمامات...، التي كان يديرها مجموعة من الموظفين الإداريين، كان في مقدمتهم القاضي إلى جانب النظار والوكلاء أو المقدم...، والمعينون من طرف الداي أو الباي، ولم تكن لهم مرتبات محددة، بل كانوا يتقاضون مبالغ رمزية يأخذونها من أرباح مداخيل الأوقاف التي يشرفون عليها.

وقد كانت مداخيل هذه المؤسسات الوقفية توظف في دفع رواتب الأئمة، وقرآء القرآن، وشراء المؤن، وكل المستلزمات الخاصة بالمؤسسات التعليمية عبر مدن الجزائر بما فيها مدينة تلمسان، حيث كان للوقف في هذه المدينة خلال العهد العثماني وظائف متعددة، خاصة في مجال خدمة الدين والعلم والعلماء، فهي التي كانت وراء صيانة وترميم المساجد، والزوايا، والمدارس، والمحافظة على استمرارية أنشطتها العلمية والتعليمية، حيث كفلت بذلك حماية التراث الفكري الجزائري.

ولا يفوتنا أن ننوه استناداً لما أشار إليه غير واحد من المؤرخين أن أحباس دار السلطان بالجزائر وبإيالك قسنطينة ومدينة تلمسان كانت أغنى أحباس عواصم العالم الإسلامي، ما يحيلنا هذا كله إلى نتيجة جوهرية، مفادها أن الدور الاجتماعي الفعال للوقف الذي حُبس من جانب عائلات تلمسان على مختلف المؤسسات الثقافية والفكرية بمدنيتهم إبان العهد العثماني، كان تجربة من شأنها أن تجعل هذه المدينة في مصاف المراكز الثقافية والحواضر العلمية لولا جشع بعض حكام تلمسان من القادة الأتراك الذين حولوا عائدات الأوقاف عن مقاصدها العلمية والمادية التي أسست عليها إلى منفعتهم الشخصية على ما أكده العلماء المعاصرين أمثال: "ابن الصائم" وغيره...

إن المتمعن في تاريخ تلمسان عبر مختلف العصور التاريخية، وفي الفترة الحديثة على وجه التحديد، سيجده لا محال يزخر بحركة ثقافية فريدة من نوعها، احتضنتها مادياً ومعنوياً، الكثير من بيوتاتها العلمية والتجارية، صاحبة الجاه والشركات الاقتصادية، من خلال تكفلها بالنشاط العلمي للمدينة المذكورة، وتقديم الدعم المادي لمنشأتها الثقافية والعلمية. والذي كان تحصيل حاصل للاهتمام الثقافي الذي دأبت عليه عائلات هذه الحاضرة العلمية منذ القرون الوسطى، عندما جعلت من مبادراتها المادية والشخصية لأصحاب العلم والمنقبين عنه، مبادئ تسيير عليها خلال الفترة العثمانية، وفق منهج مسعاه خدمة العلم وطالبه ولو كثرت مشاقه.

احتضنت مدينة تلمسان الكثير من بيوتات العلم والتجارة، كبيت «ابن مسايب»، وبيت «البيدري»...، وغيرهما من الأسر التلمسانية ذات الثروة التي خدمت بها العلم في تلمسان زمن العثمانيين تقرباً منها إلى الله عز وجل، في ظرفية دولية عاش فيها أعلام الثقافة في الجزائر عامة أوضاعاً علمية قاسية على ما يبدو، ولم تكن تلك البيئة وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تخدم في أي شكل من الأشكال طلاب العلم، لولا حسن القدر والتراكمية الثقافية والاقتصادية لسكان الأثرياء الذين تكفلوا بتدعيم المؤسسات العلمية وعلماؤها مادياً، فيما يُعرف ب: "الحركة الوقفية"، التي أخذت طابعاً رسمياً من ناحية التنظيم، وتواصل وجودها في تلمسان حتى ذلك الحين في دفع عجلة الثقافة ورجاليتها بعيداً عن السلطة الحاكمة التي اكتفت بالمراقبة والتسيير. وفي بعض الأحيان قفزت بعض إداراتها إلى النصب والاحتيال على أموال الأوقاف، ما جعل الكثير من بيوتات تلمسان تقوم بحبس ممتلكاتها على المؤسسات الدينية والتعليمية تجنباً للتخريم والمصادرة من قبل بعض موظفي الإدارة العثمانية.

هذا، ولم تكن وحدها البيوتات العلمية والتجارية الكبيرة الشأن بتلمسان من ساهمت مساهمة جادة ومميزة في حقل وقف الأملاك وحبسها على المؤسسات الدينية والتعليمية، عندما لمحنا ووجدنا أن حتى بعض الأفراد التلمسانيين الميسوري الحال، قد كانت لهم أدوار هامة في هذا المضمار، بتقديم كل ما من شأنه أن يساهم في بناء المجتمع التلمساني في مختلف مجالاته اليومية، خاصة العلمية والثقافية منها التي بقيت تتلقى الأموال والتدعيم المباشر من السكان بالدرجة الأولى. ما يجعلنا نقف على خاصية مميزة من خصائص المجتمع الجزائري على ضوء تجاربه الاقتصادية وتنظيماتها الدينية والشرعية في تلك الفترة، والمتمثلة في "الوقف"، وما له من أهمية قصوى في بناء الحياة العلمية والدينية في مدن وأرياف تلمسان إبان الفترة العثمانية، التي كانت فترة دينية وإسلامية على كل الأصعدة في مجال الاستثمار الاقتصادي، لما شجع هذه البادرة الشرعية الحكام الأتراك وهم في صدد

أفضل الأعمال التي يجزل بها ثواب العبد عنه ربه عز وجل. لذا وجدنا تحييس الممتلكات المادية والعينية على طلاب العلم ومدارسهم ومساجدهم وزواياهم، في مقدمة ما أولاه سكان مدينة تلمسان العثمانية اهتمامهم، سواء ببيوتاتهم العلمية والتجارية أو حتى بعض الأفراد من أهل المدينة المشار إليها.

1.2. تعريف البيوتات العلمية

إن كلمة "البيوتات"، تدخل ضمن باب جمع الجمع: نحو بيت بيوت بيوتات، رجل رجال رجالات (الصيداوي، 1999م، ص: 25)، ويجوز لنا استعمال "بيوتات" أو "بيوت" إذ يحتويان على المعنى نفسه تقريباً.

والبيت العلمي ذي الصبغة الاقتصادية هو أسرة عائلية، وعتره أسرية تضم مجموعة من العلماء الذين ينتسبون إلى جد واحد، تربط بينهم رابطة الدم والأصل. (محمد بومدين، 2021، ص: 585 - 600). حيث سمحت لهم مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية في أن يساهموا بشكل مميز في الحفاظ على الإرث العلمي والفكري في مختلف المؤسسات الدينية والدنيوية بتلمسان خلال العهد الحديث بفضل عائدات شركاتها التجارية والزراعية والفلاحية التي خصصت منها هذه البيوتات قدرًا كبيرًا من مردوديتها وأرباحها وقفًا على تلك المؤسسات التعليمية.

ولما كانت المساجد والمدارس والزوايا بمثابة مراكز علمية رسمية وغير رسمية، فقد كان من البديهي أن تنبعث العناية عند سكان مدينة تلمسان من علماء وغيرهم من أعيان هذه المدينة وعامة الناس، برعاية الحركة العلمية، وبترتيب هذه الصدقات الجارية التي عرفت بـ: "الوقف".

2.2. تعريف الوقف (الحبس)

إن مصطلح "الوقف/الحبس" الذي أخذ به المغاربة والأندلسيون في تسمية - الصدقة الجارية -، هو لغتياً: "كل ما وقف من صدقة". والجمع "أحباس وحباس"، وأصله من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب حين سأله عن نخل له كان يريد أن يتقرب بصدقتها إلى الله تعالى: «إن شئت حبست أصلها وتصدق بثمرتها» (البخاري، رقم: 2772).

فالوقف معناه تحييس العين وتسييل ثمرتها، ويتضح مما سبق أن الحبس والوقف، في اللغة، مصطلحان مترادفان لشيء واحد، وكذلك أمرهما في العرف الشرعي (الرصاص، 1993، ص: 289).

وقد أشار "بن حموش" أن الوثائق الشرعية المتوفرة في المراكز الأرشيفية، والتي تعود للعهد العثماني بالجزائر تفيد بوجود اختلافات عديدة في أحكام الحبس بين المذهبين المالكي والحنفي، وقد اصطلح لذلك في الوثائق العثمانية بالجزائر إطلاق تسمية "الأحباس" في المحكمة المالكية و"الأوقاف" في المحكمة الحنفية (بن حموش، 2000، ص: 59).

من هذا المنطلق أثرنا التطرق لموضوعنا هذا الموسوم بـ: «الدور الاجتماعي لبيوتات تلمسان في وقف ممتلكات شركاتها الاقتصادية على المؤسسات العلمية خلال العهد العثماني» بهدف إماتة اللثام عن جانب مهم من جوانب الأنشطة الثقافية التي خصّلت بواسطتها بيوتات العلم والتجارة بتلمسان الأجر والثواب في الدنيا والآخرة، عبر تدعيمها تدعيمًا ماديًا منقطع النظر للمؤسسات الدينية والتعليمية من عائدات وأرباح شركاتها الاقتصادية، التي أثبتت بواسطتها اهتمامًا كبيرًا بالعلم ومراكزه على عهد العثمانيين. كما حاولنا في سطور هذه الورقة العلمية أيضًا إبراز الآثار العلمية والفكرية والمادية بشكل عام، لمختلف الشرائح الاجتماعية بتلمسان والتي ساهمت هي الأخرى مساهمة كبيرة في حركة التعليم بهذه المدينة، في وضعية طلبية تفرض علينا إزالة الأستار عن المكانة العلمية التي حظيت بها المؤسسات العلمية داخل تلمسان، والكشف عن قيمة ومقدار مواردها المالية زمن العثمانيين، مرتكزين في ذلك على المنهج السردى التحليلي. بغية الخوض منهجيًا ومعرفيًا في خمسة عناصر إشكالية. نوجز عناصر طروحاتها على شاكلة النقاط التالية:

- العنصر الأول: حاولنا فيه تعريف بعض المصطلحات التي تعد ركيزة هذا البحث، أولها البيوتات العلمية والتجارية من ناحية أصل المعنى في اللغة والاصطلاح، إلى جانب تعريف الوقف والحبس لغويًا واصطلاحًا، كعتبة منهجية توصلنا إلى الملامح العامة التي أرست معالم المؤسسات الوقفية في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني.

- العنصر الثاني: يهتم بعرض أسس التنظيم الإداري والاجتماعي لمؤسسات الأوقاف في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني.

- العنصر الثالث: يُمحص ويستقصي طريقة توزيع مداخيل المؤسسات الوقفية وكيفية تسييرها في تلمسان من جانب الإدارة العثمانية.

- العنصر الرابع: جاءت مادته المصدرية تقمش بالدراسة المعتمدة على التحليل لتبيان موارد الأوقاف الإسلامية الصادرة من بيوتات تلمسان وشركاتها الاقتصادية، وما مدى التزام الإدارة العثمانية وقضاها بالشريعة الإسلامية في باب الأوقاف، بهدف استخلاص الدوافع المباشرة وغير المباشرة التي دفعت بعائلات هذه المدينة بوقف أملاكها، فضلاً عن إظهار الدعم المادي وأنواعه من العقارات والأموال الخاصة بهذه العائلات لفائدة المؤسسات الدينية والدنيوية في تلمسان على عهد العثمانيين.

2. الملامح العامة للمؤسسات الوقفية في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني

أجمعت المصادر التاريخية على أن العناية بالعلم والتشجيع على طلبه وتحصيله ونشره والنفع به في تلمسان العثمانية، كان في نظر الناس من أعظم القربات إلى الله تعالى، ومن

استناداً لما جاء في النص الآتي: «...» وكان له وظائف بيده كثيرة كالكتابة لأوقاف الجامع ويقبض على الجميع ما يقرب من الخمسين ريالاً دراهم شهرية (...)) (ابن المفتي، 2009، ص: 108 - 109).

وتماشياً مع ما تم ذكره، كان "الناظر" من بين الموظفين المباشرين الذين كانوا يتولون تسيير هذه الأوقاف، ومن أهم "النظار" يمكن ذكر "ناظر أوقاف الحرمين مكة والمدينة" الذي كان يؤدي عائدات الأوقاف سنوياً للمجلس العلمي بدار السلطان (Saidouni, 2009, P. 56). هذا الأخير الذي كان بمثابة هيئة تشريعية (شويتام، 2009، ص: 450).

ولما كان للوقف أهمية قصوى في الحياة الدينية والاقتصادية بالجزائر زمن العثمانيين، فقد استحدثت الإدارة العثمانية جهازاً خاصاً بالمواريث، يشرف عليه موظف يدعى "بيت المالجي" أو المكلف بشغل المواريث المخزنية، الذي تتمثل وظيفته في متابعة التركات، والمطالبة بنصيب "بيت المال"، وكذلك تأمين التركات التي ليس لها أهل. ويشاركه في ذلك قاض خاص يدعى "قاضي بيت المال". والذي كان هذا المنصب الحساس يخضع لعدة قوانين صارمة أهمها ما يخص كيفية توثيق كتاب الوقف من قبل "الموثق". وبطبيعة الحال، كان كل "كتاب" ممضى ولو كان يحمل شاهدين من العامة لا يعمل به ولا يعتبر وثيقة، ويمكن انكاره أمام المحكمة ولو كان يحمل ختماً، فلا يكون الكتاب صحيحاً معترفاً به قانوناً إلا إذا كان تحريره على يد العدلين الرسميين اللذين كان يحملان إسم "الموثق"، حيث تشير سجلات المحاكم الشرعية التي اطلعت عليها الباحثة "الواليش فتيحة" في العلية رقم 85-86، لسنة 1173هـ / 1765م، إلى عبارة "ياشرف الموثق بتلمسان" (الواليش، 1993م - 1994م، ص: 199). وهو ما نلتمسه بشكل جلي في وثيقة قضائية مؤرخة أواسط جمادى الأولى 1227هـ / 22-31 ماي 1812م، نشرها الباحث "خليفة حماش" في شكل إستدعاء من طرف قاضي الترائك بتلمسان الحاج محمد بن الحاج (كان حيا سنة 1227هـ / 1812م)، إلى السيد البشير (كان حيا سنة 1227هـ / 1812م)، وأبيه مقران (كان حيا سنة 1227هـ / 1812م)، يأمرهما الأول بإنهاء النزاع بينهما وبين أقربائهم حول الميراث الذي بينهم، وأن المفاصلة التي بأيديهما خاطئة (حماش، 2012، ص: 67).

ومن أشهر هيئات الوقف الجماعية التي لعبت عدة أدوار اجتماعية واقتصادية بالإيالة، نذكر منها "سبيل الخيرات الحنفية" التي أسسها شعبان خوجة باشا سنة 999هـ / 1591م، و"أوقاف مكة والمدينة"، و"أوقاف الجمعية الأندلسية" التي أشرفت على إقامة مسجد، وزاوية، ومدرسة، ومكتبة، وعينت على أوقافها وكيلاً، وبقت أوقافها إلى الاحتلال الفرنسي الذي قضى على الجمعية، واستولى على ممتلكاتها، وخاصة المخطوطات منها والكتب (Devoulx, Année: 1866, P: 741).

وكان عدد العقارات الموقوفة في إيالة الجزائر على العموم،

3. التنظيم الإداري والاجتماعي لمؤسسات الأوقاف في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني

يذكر لنا الباحث "المهدي البوعبدلي" في مقدمة تحقيقه لكتاب "الشجر الوهراني"، أن أحباس عاصمة الجزائر وقسنطينة وتلمسان، كانت أغنى أحباس عواصم العالم الإسلامي، ومن الأحباس فقط كانت نفقات التعليم بجميع مراحلها (إبتدائي، ثانوي وعالي) (الراشدي، 2012، ص: 61).

ولقد كانت معظم المؤسسات الثقافية مستقلة عن السلطة المركزية، وكانت عملية تمويلها وتسيير وظائفها تتم عن طريق مؤسسات الأوقاف الدينية (Saidouni, 2009, P. 56)، وكانت هذه الأحباس عبارة عن بنايات، وأراضي، وبساتين، ومحلات حرفية وتجارية، إضافة إلى المخازن والحمامات... (Saidouni, 2009, P. 56)، التي كان يديرها "القضاة" اللذين كانت من ضمن القضايا التي يعالجونها في جلساتهم بمختلف المحاكم الشرعية بالإيالة، سواء كانوا أحنافاً أو مالكية، قضايا الأوقاف والأحباس، حيث تزخر وثائق سجلات المحاكم الشرعية بكم هائل من هذا النوع من القضايا (بوشنايف، ج2، 2017، ص: 498). وقد شكلت الأوقاف إحدى اهتمامات الهيئات القضائية، خاصة وأن الإشكال كان يطرح في مدى جواز استغلال هذه الأموال من أجل المصلحة العامة (بوشنايف، ج2، 2017، ص: 523). ومن بين تلك الوثائق، وثيقة مسجلة تحت رقم 30-47، العلية: 108-109، موضوعها يتعلق ببيان أملاك محبسة لصالح فقراء الحرمين الشريفين المتمثلة في حوانيت وأجنحة وأرض وحدائق ورحى ومياه...، من تحبب السيد محمد باي وابنه عثمان باي وأخيه السيد محمد باي، في كل من وهران وتلمسان ومعسكر ياشرف القاضي الموثق بوهران (الواليش، 1993م - 1994م، ص: 199).

وقد تم ذكر أصناف أخرى من الأملاك الموقوفة في سجلات البايك، في الفهرس 23ب، العلية 146، السجل رقم 233، لسنوات 1701، 1702، 1704، 1705، قيدت فيه محاصيل البيوت والغرف والمخازن المحبسة في المدن التالية: مستغانم، تلمسان، مازونة (الواليش، 1993م - 1994م، ص: 199).

وكان يساعد القضاة في مهامهم تلك، أعوان من "الناظر" و"الوكيل" و"المقدم" و"العدول" المعينون بشكل مباشر من طرف الداي أو الباي، واللذين يعتبرون بمثابة هيئة تنفيذية، إلا أنهم لم تخصص لهم مرتبات محددة، بل كانوا يتقاضون مبالغ رمزية من مداخيل الأوقاف التي كانوا يشرفون عليها (Saidouni, 2009, P. 56). ويمكن في هذا الصدد ذكر العالم عمار بن عبد الرحمن المستغامي التلمساني (ت 1144هـ / 1731م)، الذي تقلد وظيفة "الموثق" أو كما كانت تسمى "الكاتب" في دار السلطان بإيالة الجزائر، مما استنبطناه فيما قاله تلميذه "ابن المفتي" على أنه كان يقبض مدخوله من أصحاب الأوقاف أو من الأوقاف نفسها

(2013، ص: 223).

وكان قاضي تلمسان هو المشرف الأول على إدارة ومراقبة هذه المصاريف بمدينته، بمساعدة ناظر* وكاتب يدعى "الخوجة" الذي يقوم بخدمته، ويتكفل بالتدوين، ويقوم بتسجيل مداخيل ومصاريف الوكلاء، ويلحق به عدلان (مثنى عدل) وهما مستخدمان في المكتب (سعيدوني، 2013، ص: 221). وإلى جانب الخوجة هناك "وكيل للوقف" أو "المقدم"، الذي كان عليه تقديم تقرير دوري للعلماء (القضاة)، وعشرة أشخاص من السكان (Devoulx, Année: 1866, P: 741).

ولقد كان المقر الرسمي لهؤلاء الوكلاء في تلمسان هو "دار الوكيل" الموجودة في حي العباد الفوقي، والتي بنيت على يد باي معسكر محمد الكبير في نهاية القرن 12هـ/18م (278 : P, Marcais, 1903)، والذي كان يشغلها وقتذاك المقدم: "سيدي أبي مدين" (278 : P, Marcais, 1903).

أما فيما يتعلق بالمحاسبة المالية للأوقاف، فإنها كانت تتم آنذاك إنطلاقاً من دفتر المداخيل والنفقات، المسمى "مسك الدفتر"، الذي يفتح في شكل كتاب إداري في كل مسجد، ويتولى حفظه الوكيل المكلف بإدارة المسجد، والذي يقدم كل ستة أشهر هذا الدفتر للناظر للتحقق منه (سعيدوني، 2013، ص: 222).

وقد كانت مداخيل المؤسسات الوقفية، تتكون أساساً من مردود كراء الأملاك الموقوفة من طرف الوكلاء وبتناظر مع الناظر، حيث يكون الكراء لمدة سنة، وتُحصّل فيه قيمة الكراء في دفعتين بعد مرور نصف عام، ويتم تجديد العقود مع استخلاص الدفعة الأولى من الكراء (سعيدوني، 2013، ص: 223). لتسجل تلك التعاملات كلها في "وثائق الأرشيف" التي تُحفظ بمكتب الناظر، حيث يُقيد فيها كتاباً ما يعود إلى كل مسجد (سعيدوني، 2013، ص: 225).

5. موارد الأوقاف الإسلامية الصادرة من بيوتات تلمسان وشركاتها الاقتصادية

حَرَيّ بنا قبل الولوج إلى مظاهر الموارد المالية الخاصة بالأوقاف التي تعود مصادرها إلى عائدات الشركات الاقتصادية الخاصة ببيوتات تلمسان، أن نشير بإلماعة إلى مفهوم الشركة، ونقف عند هذا المفهوم لما يُمثله هذا الأخير من عتبة منهجية تُهدّد بشكل ضروري لما نحن بصدد التعرض له.

1.5. مفهوم الشركات: مفردتها "شركة"، وفي العمومية الجزائرية خلال العهد العثماني تسمى "كوبانية" "campania" ذات الأصل الروماني، بلغة "الفرانكا" السائدة آنذاك (69 : P, Anonyme, 1830)، والشراكة هي أن يملك شخصان فأكثر عقاراً واحداً، فيرتبط تصرفهم فيه بنوع الاتفاق الذي يتم بينهم، ويكون الإشتراك في منافع العقارات مثلما هو الحال في "الأحباس الأهلية" السائدة خلال العهد العثماني بإيالة الجزائر (بن حموش، 2000، ص: 47).

في ارتفاع مستمر، إلا أن الجزء الكبير منها، كان من نصيب الحرمين الشريفين (شويتام، 2009، ص: 448).

أما عن طبيعة الأوقاف، فهي نوعان، منها "أوقاف خيرية"، وعائذاتها المالية تنتفع بها كلية المؤسسات التي وقعت باسمها، ومنها، "أوقاف أهلية"، وعائذاتها تنتفع بها المؤسسات المعنية بها، ولكن لا يتم ذلك، إلا بعد انقراض ورثة صاحب الوقف (شويتام، 2009، ص: 442).

4. مداخيل المؤسسات الوقفية وتسييرها في تلمسان خلال العهد العثماني:

كانت مداخيل المؤسسات الوقفية توظف في دفع رواتب موظفي المساجد، الذين ندرج مهامهم في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: رواتب موظفي المساجد من عائذات أوقافها.

الرقم	الموظف	مهمته
01	الخطيب	الذي يؤم صلاة الجمعة فقط
02	الإمام	الذي يؤم الصلوات الخمس بالمسجد
03	المدرس	الذي يقوم بتدريس العلوم الشرعية
04	الحزاب	الذي يقوم بتلاوة القرآن
05	شيخ المكتب	وهو معلم الكتاب
06	المؤذن	الذي يؤذن من منارة المسجد
07	الباش مؤذن	الذي يشرف على المؤذنين
08	صاحب التربة	وهو حارس الضريح إذا كان المسجد يضم ضريحاً لأحد المرابطين
09	المنشد	الذي يقوم بالإنشاد ليلا أيام الإثنين والخميس والجمعة
10	الشعال	موظف المكلف بإنارة المسجد
11	طلبة المدرسة	الذين يقرؤون القرآن على ضريح المرابط
12	قائم المدرسة	الذي يشرف على ضمان الخدمات داخل المدرسة

المصدر: (سعيدوني، 2013، ص: 220).

وإلى جانب هذه النفقات الوقفية، كانت أموال الأوقاف تستخدم في شراء المؤن، والزرابي، والأفرشة، وثمان الترميمات، وكل المستلزمات الخاصة بالمؤسسات التعليمية بمدينتي تلمسان (Devoulx, Année: 1866, P: 741).

وقد جرت العادة منذ العهد الزياني أن يقوم الوكيل بمتابعة النفقات التي تتطلبها صيانة كل مسجد مثل طلاء المسجد (بالجبس) مرتين في السنة، واقتناء ما يحتاج إليه المسجد من زيت وشموع وحصائر وبخور... (سعيدوني، 2013، ص: 223). إضافة إلى متابعة نفقات إكرام الطلبة ومستخدمي المساجد الذين تقدم لهم في الخامس عشر من شهر رمضان "النفقة" كميّة من الحلويات المعروفة بالزلابية (سعيدوني،

وعدم تعرضها للتجزئة، أو بيعها من بعد انقراضها إذا لم يكن لديها وارث يرث ثروتها (شويتام، 2009، ص: 446). ولنقدم تفسيراً لذلك، كان من المفيد أن ندرج وثيقة أرشيفية مؤرخة بتاريخ 27 جمادى الثانية 1225هـ/29 جويلية 1810م، قد وردت عند الباحث "خليفة حماش"، لكي لا ندع مجالاً للشك في أن استنتاج "شويتام" لم يجانب به الصواب، خصوصاً أن نص الرسالة الأرشيفية الموقعة من قبل قاضي الترائك بتلمسان العالم الحاج محمد بن الحاج التلمساني (كان حيا سنة 1225هـ/1810م)، يثبت أن الإدارة العثمانية بتلمسان قد كانت تخلق حلول سريعة وغير منطقية تريد بها الحصول على أملاك الورثة من دون وجه شرعي، وفي الآتي توضيح أكثر لما بسطناه بالقول: «رسالة من قاضي الترائك العالم الحاج محمد بن الحاج التلمساني (كان حيا سنة 1225هـ/1810م)، إلى بن مزيان التلمساني وأمنة بنت سعيد التلمسانية (كانت حية سنة 1225هـ/1810م). 27 جمادى الثانية 1225هـ/29 جويلية 1810م، الأمر بالحضور إلى المحكمة ومعهما تركة المرحوم محمد بن المختار بن مزيان التلمساني (كان حيا قبل سنة 1225هـ/1810م)، للفصل فيها بينهما وبين الورثة. ويقول القاضي في رسالته بأنه في حال الامتناع عن الحضور فسيقدم إليهما مع أصحاب المخزن ولا يقع العمل إلا وفق الشريعة الإسلامية، وأعطاهما مهلة ثلاثة أيام» (حماش، 2012، ص: 65).

وكانت أيضاً من بين الأسباب المباشرة التي حتمت على عائلات تلمسان وقف ممتلكاتها هي رغبتها في المحافظة على وحدة الأسرة، حيث أثبتت الكثير من الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالترائك، أن الكثير من النزاعات كانت تنشب بين أفراد الأسرة بسبب الميراث، على ما نشره الباحث "خليفة حماش" حول وثيقة نزاع مؤرخة سنة 1227هـ/1812م، من طرف قاضي الموارث بتلمسان، الشيخ أبو عبد الله محمد بن الحاج التلمساني (كان حيا سنة 1227هـ/1812م). ملخصها ما يلي: «وثيقة قضائية. أواسط جمادى الأولى 1227هـ/22 - 31 ماي 1812م، أمر من قاضي الترائك بتلمسان الحاج محمد بن الحاج (كان حيا سنة 1227هـ/1812م)، إلى السيد البشير (كان حيا سنة 1227هـ/1812م)، وأبيه مقران (كان حيا سنة 1227هـ/1812م)، بإنهاء النزاع بينهما وبين أقربائهم حول الميراث الذي بينهم، وأن المفاصلة التي بأيديهما خاطئة» (حماش، 2012، ص: 69). وتفسر كل هذه الاعتبارات ارتفاع عدد العقارات الموقوفة بمدينة تلمسان.

وإذا كان هاجس المصادرة والتغريم ولم شمل الأسرة يعد من الدوافع التي أدت ببعض الأشخاص التلمسانيين إلى تحببهم أملاكهم. ولاسيما تلك المتعلقة بالبنائيات والأراضي الفلاحية، فإن ذلك لا يقلل من الوازع الديني للمجتمع التلمساني.

2.5. الخلفيات الدينية والتاريخية الدافعة لظاهرة الوقف بتلمسان على عهد العثمانيين

إن ما يلفت الإنتباه عند دراسة تاريخ الجزائر الاجتماعي والثقافي، هو ليس فقط الدور الذي كانت تقوم به الإدارة وأهل البر والإحسان في المجتمع الجزائري في مختلف فترات الأزمنة المتعاقبة خلال العهد العثماني، وروح التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع، ولكن أيضاً ظاهرة الأوقاف التي كانت شائعة الانتشار، والمؤسسات التي كانت تسيّر تلك الأوقاف، أو الدور الاجتماعي المتميز بموارد تلك الأوقاف. ونظراً لأهمية التي كانت تكتسيها الظاهرة المذكورة في الحياة اليومية للمجتمع، نحاول فيما يلي أن نبرز دور الأوقاف الاجتماعي، والوقوف على مختلف الدوافع التي دفعت عائلات تلمسان على حبس ممتلكاتها.

1.2.5. دوافع الوقف الاجتماعي في تلمسان - بين التقرب إلى الله وتجنب التعرض للتغريم -

إن الأملاك المحبسة (الموقوفة) يندرج تحتها صنف تلك الأملاك التي أوقفت على المساجد والتي تمتاز بأنها غير خاضعة للضرائب والالتزامات المالية (سعيدوني، 2013، ص: 160). ويعود مصدر هذه الأملاك إلى عطايا بعض الأشخاص المتدينين من مدينة تلمسان، الذين يشترطون في العادة فيما أوقفوه على المساجد أن تخصص عوائده على الصدقات، أو تدخل في هدايا الحرميين الشريفين بمكة والمدينة. وكانت السمة البارزة فيما يخص مصادر هذه الأوقاف أنها لم تكن من أحباس سكان قلب المدينة فقط، بل كانت منابعها تعود لقرى وأرياف هذه المدينة أيضاً كقرية "بني وعزان"،* التي وجد تقييداً باسمها في لوحة وقفية بمسجد سيدي اليدون (دحماني، 2020، ص: 48). حيث كانت تضم في الغالب الملكيات الريفية التابعة للمؤسسات الوقفية المضمنة للمزارع الفلاحية "الضيعات"، وقطع الأراضي والبساتين... (سعيدوني، 2013، ص: 225).

وقد كان هؤلاء الأشخاص في الغالب مدفوعين إلى هذا الإجراء بفعل جشع البايات وطمعهم (سعيدوني، 2013، ص: 160). حيث أكد قنصل أميركا في الجزائر السيد "شالر" في مذكراته، أن المنصب الخطير الشأن في الحكومة الجزائرية، هو ذلك الذي يعالج شؤون الميراث، وأضاف يقول أنه قد جرت العادة في هذا البلد أن يقوم الأشخاص الذين يريدون التهرب من سطوته، بوقف أملاكهم على الحرميين الشريفين، متى لم يكن لديهم وارث شرعي (شويتام، 2009، ص: 445). إذ يتضح من كلام "شالر" أن الأهالي كانوا يحبسون أملاكهم حتى لا تتعرض للمصادرة والتغريم. وهو ما أشار إليه الباحث "أرزقي شويتام" عندما لاحظ أنه من بين الأسباب المتعددة التي دفعت بالمجتمع في الجزائر أثناء العهد العثماني إلى وقف ممتلكاته، هو الدافع الديني بالدرجة الأولى إلى جانب سعي بعض هذه العائلات إلى المحافظة على وحدة أملاكها

الأحيان كان بعيداً كل البعد عن تطبيق الشرع الإسلامي الحنيف، وهو ما اضطر سكان تلمسان على غرار بقية سكان الجزائر يحجمون عن تقديم تظلماتهم ودعواتهم للسلطات التركية ضد الموظفين الذين اعتدوا على حقوقهم وحررياتهم بسبب انتشار الدسائس. وهو ما أشار له "إدموند دوتي" في كتابه "الصلحاء" حيث قال أن الأهالي كانوا يفضلون فك نزاعاتهم أمام "صالح" أكثر من المثول أمام "قاضي"، وكان سيدي يوسف بني صاف يعدل بين الأهالي وبين الأوربيين (دوتي، 2014، 124).

3.2.5. انعكاسات تراجع مكانة "قاضي المواريث (قاضي الترائك)" في تلمسان خلال العهد العثماني

أدى التعضن الذي أصاب الجهاز الحساس "قاضي المواريث" منذ بداية القرن 11هـ/17م، إلى هجرة الكثير من العلماء والقضاة التلمسانيين نحو حواضر البلاد الإسلامية، ومن أمثلة هؤلاء العلماء نذكر على سبيل المثال لا الحصر: العالم أبو عبد الله محمد بن الشيخ المناوي البيديري التلمساني (ت 1264هـ/1847م)، الذي هاجر للمغرب الأقصى بسبب أموال الأوقاف التي لم تصرف في مواضعها الشرعية، على ما أكده صاحب مخطوطة "إنعام الوتر" بقوله: «...» ذهب للمغرب الأقصى نهائياً بسبب الأحباس التي لم توزع بالعدل وعلى عادة القدم في المسجد الكبير بتلمسان (...» (الزجاي، د.ت)، ص: 88). والعالم ابن لولو التلمساني (أوائل القرن 13هـ/19م)، الذي أسبغت معاملته من طرف القائد التركي "حفيظ التركي"، فاضطر على الهجرة بعد تشابك مع القائد التركي، ومثله الكثير من العلماء الذين هاجروا لتلمسان لأسباب نفسها.

ولقد لاحظ أبو القاسم الزياني (ت 1241هـ/1836م)، عندما قدم لتلمسان ودخل جامعها الكبير، شيخاً تلمسانياً وحضر مجلسه، وأكد على أنه أبدى إعجاباً بمظهره، وغير مرع لحالته العلمية المتردية، وهو ما يتيح لنا امكانية الجزم من خلال شهادة الزياني على مدى هشاشة مستوى بعض أصحاب المناصب الشرعية والعلمية في تلمسان العثمانية آنذاك، عندما قال فيه: «...» ولما دخلت مدينة تلمسان التي لا يعرفني بها إنسان (...»، فكتبت أقصد المسجد الجامع لعلي أجمع برئيس، (...»، وأبحث عن الأعيان والأعلام، (...»، وكان يمر بي رجل بهي المنظر، نظيف الثياب صقيل المغفر، يلحظني شرزاً، ويميل عني كبراً، يطرق البادي ولا يسلم، ويبخل بالجواب عن المتكلم، ويرى أنه من الطبقة العليا (...»، أحسبته من جهابذة الأعلام، (...»، فقصد الكرسي ييمس ويتبختر، وصعد على أدراجة ينتثر، فدنوت منه شغفا بعادتي، (...»، فلم أجد في سفرته ثمرا منه التقط، ولا في روضته زهرا بقطافه أغتبط (...» (الزياني، 1991، ص: 142 - 143).

ولما كان الزياني منصرفاً لتتبع هذه الشخصية، فقد إعتنى بالبحث عنه وحاول الوقوف على منصبه وعلو شأنه، فوجده "قاضي المواريث"، فأضاف في ناحية أخرى من حديثه عنه،

وبناء على ذلك، فقد ارتبطت عائلات تلمسان بالجانب الديني في وقف ممتلكاتها، حيث ذكر العالم أبو عبد الله محمد بن سليمان بن عبد الرحمن ابن الصائم التلمساني (كان حيا سنة 1066هـ/1656م)، في مخطوطته: "كعبة الطائفين وبهجة العاكفين على قصيدة حزب العارفين"، وهو واحد من علماء "بيت ابن الصائم التلمساني"، أن مدينة تلمسان كانت تزخر بأوقاف كثيرة ومتنوعة، في حد قوله: «...» وعليهما أحباس كثيرة (...» (إبن الصائم، د.ت)، ص: 355). إلا أنه أردف الكلام مُبيناً امتعاضه ممّا كانت تعيشه المصادر المالية لمؤسسات الأوقاف من تدهور وتحايل على مواردها وأرباحها في زمنه، بشهادة من أحد أعلام المؤسسات الدينية والتعليمية تَنِم عن الفائدة العلمية التي كانت تجنيها تلك المؤسسات من الأوقاف، بقوله: «...» فرحم الله من تسبب في عمارة المدارس والمساجد، وأخذ من سعى في تخريبها بتغيير الأحباس والمقاصد (...» (إبن الصائم، د.ت)، ص: 355).

وواصل ابن الصائم الكلام عن الأوقاف الكثيرة التي حُصّصت لمسجدي "سيدي الحلوي" و"مسجد أبي مدين شعيب الغوث" بالعباد خلال القرن 11هـ/17م، قائلاً: «...» ولهما جامعان للجمعة ومدرستان للطلبة وزاويتان للرهبنة، وعليهما أحباس كثيرة (...» (إبن الصائم، د.ت)، ص: 355).

ولقد لاحظنا أثناء اطلاعنا على بعض الكتابات الوقفية بمساجد تلمسان، أن الكثير من العائلات من سكان هذه المدينة، كانت حريصة جدّ الحرص على ضرورة حماية أوقاف أملاكها على المنشآت الدينية والدنيوية، عندما لاحظنا عبارتين وردتا في لوحة وقفية خاصة بمسجد سيدي زكري بتلمسان تدم ذمّاً كبيراً من يُغير منافع هذه الأوقاف، أو يستحوذ عليها، وفي شأن ذلك جاء في العبارة الأولى من اللوحة الوقفية، ما يلي: «...» ولعنة الله على من يأكل حق الحبوس وينتقم منه، في رجب عام أربعة وخمسين ومائة وألف (...» (بن رويستان، 2021، ص: 92 - 93). وفي الثانية من اللوحة نفسها: «...» ومن بدل وغير فالله حسيبه (...» (بن رويستان، 2021، ص: 92 - 93).

2.2.5. دور مؤسسات القضاء العثمانية في حماية أوقاف مدينة تلمسان

ومهما كانت دوافع التحبب وأشكاله، فإن ما اعتادت عليه عائلات تلمسان في هذا الجانب، عززته الإدارة العثمانية بمزيد من الإلتزام والحماية، حيث جعلت مهمة مؤسسة القضاء لا تقتصر فقط على الفصل في الخصومات، ولكنها كانت تتعدى ذلك إلى متابعة كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحياة، وفي هذا الإطار كانت مؤسسة القضاء على قدر كبير من الهيبة وتحقيق العدل وتسيير شؤون الدولة الإسلامية، تسييراً عادلاً، فقد كان القضاة ينظرون في تعدي الولاة على الرعية، وفي المال المغصوب، وفي الجور والظلم، والإشراف على الأوقاف. غير أن بعض المصادر تضيف من ناحية أخرى أنه إذا كان القضاء خلال العهد العثماني إسلامياً، فإنه وفي غالب

3.5. تمظهرات الدعم المادي للمؤسسات الدينية والتعليمية بتلمسان خلال العهد العثماني:

لقد كانت البيوتات العلمية والتجارية بتلمسان، تقوم بحبس أنواع كثيرة من أملاكهم الخاصة لفائدة هذه المؤسسات الدينية والتعليمية، جاعلين من عوائدها وغلاتها ومنافعها في السبيل التي سبلوها فيه لخدمة تلك المؤسسات، كان في مقدمتها:

1.3.5. عقارات الأراضي والبنائيات والبساتين

كانت الأراضي والبساتين الأكثر حبساً على المؤسسات الدينية والتعليمية، وبمقاسات أحجامها المختلفة، الكبيرة منها والصغيرة، والتي كانت تسمى بتسميات على حسب مساحتها، ك: "القدان" و"الفرد من الحرث" خاصة الموجودة في مداشر وقرى تلمسان، وكانت ملكاً للعائلات صاحبة الشركات التجارية الكبرى والمتوسطة وحتى الصغيرة منها، حيث حبستها على الكثير من المساجد والزوايا والمدارس...، والتي وقفنا على عدد ليس بالقليل منها، أوردناها متسلسلة حسب سنوات الحبس، من خلال الآتي:

1.1.3.5. حبس أراضي على زاوية سيدي بوجمعة الكواش قرب زاوية سيدي السنوسي وسيدي بومدين عام 1016هـ/1608م:

يعتبر العالم سيدي بوجمعة الكواش التلمساني من بين علماء هذه المدينة الذين ذاع لهم صيت في مشارق الأرض ومغاربها، وحظي بوقار علمي وديني من قبل سكان مدينة تلمسان، ولقب "الكواش" نسبة إلى "الكوشة" التي تعنى مكان الطهي. ومكان هذه الزاوية كان موضعاً توجد فيه مجموعة من الأرحية، وأن بوجمعة نفسه كان طاهياً وله محل للطهي فيها.

وفي هذا الصدد ورد عند "بروسلار" في المجلة الإفريقية لسنة 1959م - 1960م، لوحة وقفية عثر عليها وقام بنشرها في المجلة المذكورة في سنتها المشار إليها، تُحيل إلى وقف أرض كبيرة ذات بساتين من الفواكه والخضر، التي كان يطلق عليها آنذاك تسمية: "الروض" ***** . وفي الآتي تفصيل لما ورد في اللوحة الوقفية وسنة حبسها سنة 1010هـ/1602م: «بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وأله وصحبه حبس السيد محمد، على الشيخ الولي الصالح سيد بجمعة، الله علينا من ذلك النصب الواحد شايعا من جميع الروض المسمى برحاب الريح مع جميع ما اشتمل عليه حبسا أبديا على أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين بمن بدل وغير قبالة حسبه وكان هذا التحبيس أوائل عام سنة عشر وألف» (Brosselard, Année: 1859, P.237).

2.1.3.5. حبوس لفائدة مسجد السيدة الغربية بالقران ***** السفلى بتلمسان

ومن المتعارف عليه كذلك في المجال التنظيمي لظاهرة الوقف بتلمسان، هو حرص بيوتات العلم والتجارة بهذه المدينة على تحبيس عقاراتها وبنائياتها الباهظة الثمن على المساجد

يقول: «(...) (وما سألت عن حاله ومنصبه، المغتر بجماله، قيل لي أنه قاضي المواريث، من محلى الخباثت، فحينئذ قطعت نظري عن الأنس، (...))، وقصدت قرية أبي مدين بالعباد، (...)، وقلت مخاطبا لهذا المتكبر الذي هو بقسم الترائك يفتخر: يا من تكبر فوق ما يناسبه وظن أن خدمته الشميس والقمر وتاه عجا وظن ببشاشته وازور من قوة تخاله الحجر» (الزجاني، 1991، ص: 142 - 143).

4.2.5. المبادرات الشخصية لحكام إيالة الجزائر وبياتاتها في حفظ أموال الأوقاف

والملاحظة الجديرة بالذكر، هو إظهار بعض الحكام العثمانيين إهتماماً رسمياً بالغا بأوقاف المؤسسات الدينية، من مساجد وزوايا وغيرها...، حيث لعب قلة قليلة منهم أدواراً بارزة في الحفاظ على ممتلكات الأوقاف التي أوقفها سكان مدينة تلمسان على تلك المنشآت الدينية، بمثل ما حدث مع العالم الزجاي الجد (ت 1226هـ / 1818م)، وبيات بايلك الغرب الجزائري، إذ وبعد وفاة الباي محمد الكبير الذي جمعته مع العالم السابق الذكر علاقة علمية قوية، بقيت تلك العلاقة حتى مع الباي مصطفى الذي راسله الزجاي الجد في أمر إرجاع أحباس مدرسة "مركب العباد" إليها، بعدما نهبها بعض مسؤولي تلمسان من البيات والباشوات القياد الأتراك، وهو ما قام به الباي الأخير، عندما راسل قاضي مدينة تلمسان يأمره بالاهتمام بهذه المدرسة، وجعل الزجاي الجد هو من يقوم بتسيير أحباسها، فقال الزجاي الحفيد (كان حيا سنة 1284هـ/1867م)، في مخطوطته "إتمام الوتر": «(...) واستمر على ذلك أيام عثمان (...))، وكذلك أيام مصطفى فإنه اتبع سبيلهما في ذلك (...))، أمرها (...))، وكتب له (أي للزجاي) كتاب كتبه له في أحباس المدرسة ونصها بعد الحمدلة محبنا المكرم والعالم العلامة القدوة الفهامة السيد محمد بن عبد الله العبادي حمة الله وسلام عليه ورحمته وبركاته وبعد فقد بلغنا كتابه في شأن أحباس مدرسة الشيخ أبي مدين أدركنا الله برضاه (...))، فكتبنا لمحينا قاضي تلمسان يرد لها جميع أحباسها المعلومة متلها سابقا في وقت أخي المرحوم السيد محمد باي وأصرفها أنت في مضاربها (...)) (الزجاي، د.ت، ص: 17).

ولم تتوقف مساعي الباي المذكور عند هذا الحد، عندما راسل قائد مدينة تلمسان ليقدم مبالغ مالية للزجاي الجد تصرف على مستلزمات هذه المدرسة، فقال صاحب المخطوط، قائلاً: «(...) وقد كتبنا لباشا قايد تلمسان يصلكم عشرين حصيرة لتفرشوها في المدرسة المذكورة والله ينفع الجميع وها نحن بعثنا لك خمسين ريالاً بوجه من عندنا فاستعن بها على قضاء مصالحه (...) لنا الدعاء الصالح في كل وقت والسلام عليك وعلى كافة تلامذتك من كاتبها بأمر (...))، السيد الحاج مصطفى باي وفقه الله ولم يزل كذلك (يعني جده) (...))» (الزجاي، د.ت، ص: 18).

3.1.3.5. حبوس مسجد سيدي عمران

وكان من ضمن المساجد التي حظيت بعناية فائقة من قبل بيوتات تلمسان، مسجد سيدي عمران الكائن بحي "باب الجياد"، شرق مدينة تلمسان، حيث ذكر "بروسلار" لوحة وقفية تحتوي الشيء الكثير فيما يخص أحباس هذا المسجد من أراضي فلاحية وزراعية، وبنيات، وحوانيت، وغيرها من العقارات المادية، من قبل العائلات نفسها السابقة الذكر في مقام التعرض لمسجد السيدة الغربية، إضافة لعائلات أخرى من تلمسان، ك: "عائلة بن مامي"، و"عائلة بن حجي"، و"عائلة سيدي سعيد البوزيدي" وغيرها... مَمَّنْ أوقفت ثروتها الموجودة ب: "حي الخضارين" و"حي الكيفان" و"حي فدان السبع" وحوز "عين الحجر" على ما نورد بالتفصيل في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: أوقاف مسجد سيدي عمران

الرقم	نوع الملكية المحبوسة	نوع الملكية المحبوسة	صاحب الوقف
01	دار	دراز يمينه وآخر عن يساره وثالث تحته	/
02	دار	دار بيب حومته	/
03	دار	دار أخرى مجاورة لدار الغالي بن بابا أحمد بحومته	/
04	دار	ربع الدار الكاين بين دار محمد بن مامي ودار محمد بن حجي	/
05	حانوت	حانوت في السماط من جهة القبلة	حانوت
06	حانوت	حانوت في الخضارين بين حوانيت القصبية	حانوت
07	أرض	ثلاثت أفراد تراب في وطن امير يسمون بالسويقتة	/
08	أرض	سكتان في وطن العوامر عند السيد المخفي المسماة بالدرعي	/
09	أرض	سكتة في الجمعة سميت بالرتبية	/
10	أرض	سكتة في بومسعود سميت بالحرارات بمانها العلوم	/
11	أرض	بلاد الخندق الصغير سميت بالضايبة	/
12	أرض	رقعة بعين القصبية بمانها أيضا في جبل أعطار	/
13	دار	بلاد سميت بالدار الحمراء عند مقابر الكيس	/
14	أرض	نصيب الروض المسمى بالسكندري الكيفان	/
15	أرض	نصف بلاد بإزاء الفؤارة سميت بالرملة	/
16	شركة بيت البسطاوي	بلاد بعين الحجر المجاورة لبلاد البسطاوي	شركة بيت البسطاوي

Source: (Brosselard, Année: 1860, P. 168)

4.1.3.5. حبوس جامع سيدي السنوسي

وردت أوقاف هذا الجامع عند أحد علماء "بيت روستان التلمساني"، حمو بن روستان التلمساني (توفي قبل 1272هـ/ 1864م)، في كتابه "تحفة الاعتبار"، حيث ذكر مجموعة من الأملاك الوقفية التي حبست على مسجد سيدي السنوسي، والمتمثلة في بنايات، وحوانيت، وبعض القطع الأرضية، المسماة ب: "السكتة". وهو ما قيده حمو بن روستان تقييداً لم يتضمن صاحب الحبس، على ما هو آت: «الحمد لله وحده، هذا تقييد

العتيقة بتلمسان العثمانية، بمثل ما حبس على مسجد السيدة الغربية بالقران السفلى، حيث تعود هذه الأملاك المحبوسة إلى شركات تابعة لعائلات تلمسانية، ك: "عائلة بن حباية"، و"عائلة البيدري"، و"عائلة البجاوي"، و"عائلة بن عزوز"، من خلال ما جاء عند "بروسلار" في المجلة الإفريقية لسنة 1962م. وفي المجمل كانت تلك الأوقاف عبارة عن بنايات ومنازل وحوانيت واصطبلات ... وغيرها من الأراضي الزراعية، التي كانت تمتلكها تلك الأسر، سواء في قلب مدينة تلمسان ك: حي "القيسارية"، وحي "المدرسة"، وحي "الخرازين"، وحي "أولاد بودغن"، أو خارج مدينة تلمسان قرب أحوازها "المحيطة بها، أو حتى في أريافها البعيدة عنها، ك: "بن سكران" و"أمير" و"أعمير" ... وفي الآتي تفصيل لذلك عبر الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: أوقاف مسجد السيدة الغربية:

الرقم	العقار	نوع الملكية المحبوسة	صاحب الوقف
01	دار بقرب المسجد المذكور بإزاء دار بن حباية	دار	بن حباية
02	نصف دار شوكتة السيد محمد العزوز	دار	السيد بن عزوز
03	دار بتمامها تحت الصابية	دار	/
04	دار بتمامها تقابل المحراب	دار	/
05	أربعة حوانيت مع اصطبل	حانوت/ اصطبل	/
06	حانوت بالمدرسة تقابل حوانيت أولاد بودغن	حانوت	شركة الحاج البيدري ولد بلقاسم
07	حانوت بالخرازين بتمامها تقابل حانوت بن حميد	حانوت	شركة الحاج البيدري ولد بلقاسم
08	طراز بالقيسارية في المركاط زوج مراكز	طراز	الوليبة فاطمة بنت بن جبور زوج السيد محمد بن حباية
09	النصف في الطراز الكبير بالقيسارية	طراز	محمد بن حباية مع جماعة المسجد بان حرج بن حباية
10	الاصطبل الذي هو بداخل الدرب شركة بن حباية	اصطبل	شركة بيت بن حباية
11	سكتة تسمى العاليتة بين سكران	أرض	/
12	سكتان بالولجة تسمى الترصوني	أرض	/
13	سكتة تسمى المزوغ بين سكران شوكتة جامع الشرفة	أرض	/
14	سكتة تسمى بوميبة ببلد العوامر بقرب السنصال	أرض	/
16	فرد في الصومعة بالجمعة شركة أولاد البجاوي بالفرد الآخر	أرض	شركة بيت البجاوي
17	فرد في امير يسمى بتمعطيت	أرض	شركة السيد محمد بن عم حمدان

Source: (Brosselard, Année: 1860, P.P. 167, 169)

6.1.3.5. حبوس جامع الرؤيا

إن مسجد الرؤيا من المساجد التي بناها العثمانيون في تلمسان (دحماني، 2020، ص: 79)، ويسميه البعض "لائنة رقية". يقع هذا المسجد في شارع الموحدين، أو "حارة الرمي"، وتشير الروايات التاريخية أن لائنة رؤيا امرأة صالحة عاشت في القرن الثالث أو الرابع الميلادي، حيث كانت موهوبة بقدرات كبيرة، جعلتها تفسر الأحلام، وتنبأ بالمستقبل، وتشفي كل أنواع الأسقام والآلام، بماء البئر الذي كان بصحن المسجد.

ومن العلوم أن هذا المسجد شُيّد في أواخر القرن 12هـ/18م، وذلك في نطاق تهيئة الحي الذي يعود للفترة العثمانية (دحماني، 2020، ص: 79). حيث جاء في هذا الصدد عند صاحب "تحفة الاعتبار" ضمن حبوس هذا المسجد، ما يلي: «(...) بنيان هذا المسجد سائتة سنة في القرن الثالث عشر 1792م» (بن روستان، 2021، ص: 86).

وقد كان جامع الرؤيا بتلمسان من بين المساجد الأكثر استفادة من أموال الأوقاف، حيث اشتملت أوقاف هذا المسجد على الكثير من الأراضي الزراعية المعروفة بـ: "السكة" دائماً، وعدد كبير من الحوانيت التجارية، والتي حبستها بيوتات علمية وتجارية كثيرة من مدينة تلمسان، خصوصاً منها التي كانت تتمتع بالثروة والجاه معاً، كبيت "سيدي محمد المطماطي التلمساني"، و"بيت الزناقي التلمساني"، و"بيت الحاج بن امسايب التلمساني"، وغيرها من البيوتات التي امتلكت أملاكاً واسعة في أحياء تلمسان، ك: "حي الحدادين" و"حي السراجين"، و"حي العطارين" و"حي الخرازين"، وحتى في قرى ومدشر تلمسان في قرية "وادي الزيتون" ومدشر "سيدي العبدلي" ومنطقة "سكاك الزراعية" قرب حوز الحناية، ومنطقة "ولهاصة"*****. وفي الجدول الموالي تبيان لمختلف أنواع تلك الأحباس، وأصحابها، ومكان تواجدها.

حبس جامع سيدي محمد السنوسي ببني جملة له داران بإزايّة واحدة فوقه والأخرى ملاصقة به ثم له نصفان في حانوتين ونصف طارمة بإزاء المدرس ثم باب افتح سكتان في أدوي يحيى» (بن روستان، 2021، ص: 82).

5.1.3.5. حبوس جامع ابن مرزوق (مسجد الميورقي)

يقع مسجد الميورقي في حي "باب الجياد" شرق مدينة تلمسان، ورد ذكره في القرن 11هـ/17م، في مخطوطة "كعبة الطائفين"، للعالم ابن الصائم التلمساني الذي كان إماماً به، بقوله: «(...)»، وفيها مسجد بدرب الأندلس (...)، وبياب الجياد مسجد يعرف بمسجد الميورقي، كنت إماماً به (...)» (إبن الصائم، د.ت)، ص: 356. وعلى ما يبدو فإن تسمية هذا المسجد قد تحولت من "الميورقي" إلى "ابن مرزوق"، هذا الأخير الذي يعرف بجد "بيت المرازقة" بتلمسان، حيث ذكر حمو بن روستان في "تحفة الاعتبار"، أن لهذا المسجد الكثير من الأوقاف من العقارات المادية، التي أوقفها عليه بيوتات تلمسان، تقديراً منها وعرفاناً بما قدمه العالم ابن مرزوق الجد على ما يظهر، حيث كان من بين ما أوقفه على هذا المسجد، أراضي زراعية، وحوانيت، التي كانت ملكاً لشركات تجارية تلمسانية تنتمي لـ: "بيت بن صاري التلمساني" ذي الأصول التركية، و"بيت أولاد سيدي أحمد بن يوسف"، و"بيت شعبان بن رجب التلمساني" من الأصول التركية أيضاً، و"بيت ابن حجي التلمساني"، و"بيت محمد بن جباية التلمساني"، و"بيت الحاج محمد التريكي"، التي أوقفت ما تملكه في مناطق متعددة من مدينة تلمسان، ك: "حي سيدي سليمان"، وحوز "بني مستار" الواقع في الجنوب الغربي للمدينة المذكورة، و"حوز الحناية" شمال تلمسان. وفي الموالي تفصيل أكثر للذي قدمنا له للتو: «الحمد لله وحده، أما بعد بيان حبس مسجد سيدي الميورقي، فمن ذلك فرد في الحورة بتلحنيت سكة أيضا ثم الفريد سكة ثم زوج السدرة سكة شركة بن صاري علي ثم سكة شركة جامع الرؤيا ثم عقبية سكة شركة ابن إبراهيم ثم فرد في المطير حي في سيدي اسليمان ثم...، الزرقة سكة شركة أولاد سيدي أحمد بن يوسف ثم يتزالا سكة في الخميس الهداج ثم فرد في تغريبت شركة شعبان ابن رجب ابن حجي ثم الحزب سكة وفرد شركة الشول ثم الرقايع في بني مستار بإزاء الزاوية ثم الربع في زيتون الحناية شركة محمد بن جلابية ثم تامايت فرد شركة الحاج محمد التريكي ثم زوج حوانت في الجزارين ثم زوج حوانت في العطارين الواحدة تقابل درب العشابين ثم زوج حوانت في الخرازين الواحدة تقابل المسجد الأعظم ثم حانوت تقابل فيران سيدي الحمال» (بن روستان، 2021، ص: 82).

الجدول رقم 04: أوقاف مسجد الرؤيا

الرقم	نوع الملكية المحبوسة	نوع الملكية المحبوسة	صاحب الوقف
01	سكتة تعرف بظاهرة تعرف بالحصار	قطعة أرض	مجهول
02	سكتة بسكاك تعرف بالقسنطيني	قطعة أرض	مجهول
03	فرد شركة سيدي محمد المطماطي في سكاك بسكاكين	قطعة أرض	شركة سيدي محمد المطماطي
04	سكتين يقال لها ييامزن تحت الحجر الواقعة	قطعة أرض	مجهول
05	سكتين أيضا في سكاك تسمى عين	قطعة أرض	مجهول
06	طرانان في البستان فوق وسفلي	قطعة أرض	مجهول
07	حانوت بطارمة تحتها في المركطان	حانوت	بطارمة
08	حانوت فوق فندق خليل	حانوت	مجهول
09	حانوت في الحدادين تحت حانوت الحاج يوسف	حانوت	مجهول
10	حانوت في مقابلتها ظهرها لعرصة بن اشته	حانوت	مجهول
11	حانوت في راس القنت وفي ظهرها حانوت الحاج الطاهر بن علي البرادعي	حانوت	الحاج الطاهر بن علي البرادعي
12	حانوت في السراجين تقابل التماقين	حانوت	مجهول
13	حانوت برحبة الزرع مجاورة لحانوت الفحصي	حانوت	مجهول
14	حانوت بسوق الجلد ملتصقة بباب الفندق من أسفل	حانوت	مجهول
15	نصف حانوت الحاج محمد امسايب بالعطارين	حانوت	الحاج محمد امسايب
16	حانوت رمضان البهلول عليها سبع مزونات	حانوت	رمضان البهلول
17	سكتة بسكاك زكوكة مجاورة لبن ديد	قطعة أرض	مجهول
18	فرد في أولاد سيد العبدلي يقال له تمل شركة جامع بن مرزوق	قطعة أرض	شركة جامع بن مرزوق
19	ثلاثة أخماس في بن يردك في سيدي محمد الادغم	قطعة أرض	مجهول
20	سكتة في السقبات تسمى تدلي	قطعة أرض	شركة المطماطي
21	سكتة بولهاصة تسمى تعرف بعقبة الحدادة	قطعة أرض	مجهول
22	دارين صغيرين متقابلين لباب المسجد	منزل	مجهول
23	دار الزناقي في درب بني حميد مناقلة	منزل	بيت الزناقي
24	حانوت تعرف بالهندز في راس القنت	حانوت	مجهول
25	حانوت مولاي السيد في الخرازين	حانوت	مولاي السيد
26	ابلاذ في واد الزيتون تسما بومي	قطعة أرض	مجهول

المصدر: (حمو بن روستان التلمساني (توفي قبل 1272هـ / 1864م)، مرجع سابق، ص: 85 - 86.

7.1.3.5. حبوس جامع سيدي زكري

لا زالت حبوس مسجد سيدي زكري بتلمسان موجودة في لوحة وقفية في مدخل المسجد إلى الآن، وهي تحتوي على مجموعة كبيرة من الأوقاف العقارية والأراضي الزراعية المشهورة بـ: "السكتة" الواقعة بمختلف أحواز مدينة تلمسان، كـ: "حوز الصفيصيف"، "السكتة"، "حوز الكيفان"، والتي حبسها أصحابها المنتمون لعائلات تجارية من تلمسان سنة 1154هـ / 1741م، كـ: "بيت الحاج جعفر بن بوكلي حسن التلمساني"، و"بيت أولاد الساحلي التلمساني"، و"بيت العديسي التلمساني"، وذلك ما أدرجناه في الجدول الموالي اقتباساً مما أورده السيد حمو بن روستان التلمساني (توفي قبل 1272هـ / 1864م)، في مؤلفه "تحفة الاعتبار":

الجدول رقم 05: أوقاف مسجد سيدي زكري

الرقم	نوع الملكية المحبوسة	نوع الملكية المحبوسة	صاحب الوقف
01	سكتة في سكاك	قطعة أرض	مجهول
02	سكتة في طاهرا تسما تتركورت	قطعة أرض	مجهول
03	سكتة في بومسعود تسما سيد سنان	قطعة أرض	مجهول
04	سكتة في تافرننت	قطعة أرض	مجهول
05	سكتة تسما الفنديق في ططن سدة	قطعة أرض	مجهول
06	فرد في قبور بقور تسما بلحركات	قطعة أرض	شركة أولاد الساحلي
07	سكتة تحت الحنايية تسما شانك	قطعة أرض	مجهول
08	ثلاثة أخماس شركة جامع سيد مهماز تسما الضايية	قطعة أرض	مجهول
09	سكتة تسما الفرد لحمر	قطعة أرض	مجهول
10	دار عوال بنت الشحم	منزل	مجهول
11	دار أخرى الذي كان فيها بن توزيننت	منزل	مجهول
12	جنان عزوز في الصفيصيف	قطعة أرض	بيت بن عزوز
13	جنان العديسي في الكيفان	قطعة أرض	بيت العديسي
14	دراز الحاج جعفر بن بوكلي حسن عند باب القيسارية	منزل	جعفر بن بوكلي حسن

المصدر: (حمو بن روستان التلمساني (توفي قبل 1272هـ / 1864م)، مرجع سابق، ص: 92.

8.1.2.5. حبوس مقيد خلف تابوت سيدي محمد بن علي الحوتي

لقد كانت قرية "عين الحوت"***** الواقعة شمال مدينة تلمسان، مركزاً حضارياً، وصرحاً علمياً مُلفتاً للنظر خلال الفترة العثمانية، بفضل علمائها أمثال سيدي محمد بن علي الحوتي التلمساني (من علماء

القرن 11هـ/17م)، الذي ربطته علاقة سياسية ودينية لا تضاهيها علاقة مع السلطة الحاكمة، تجسدت في المكانة الدينية التي أفردتها له هذه الأخيرة، حتى أصبح ملجأ للخارجين عن القانون العثماني بتلمسان، والمحكوم عليهم بالإعدام، هذا ربما ما جعل مكانته تلك تأخذ منحى القدسية عند عامة تلمسان، تفسر ما حُبس على ضريحه من أحباس، إلى جانب بناء تابوت بكامله لهذا الولي الصالح من قبل السيد محمد اصغير بن حجي بن بربار، أحد أفراد "بيت بن حجي بربار"***** التلمساني" أصحاب الثروة بتلمسان، الذين سجلنا أسماء أوقافهم على الكثير من مساجد تلمسان، وفي الآتي اقتبسنا تفاصيل ذلك على ما عثر عليه السيد حمو بن روستان التلمساني (توفي قبل 1272هـ/1864م)، ودونه في مؤلفه "تحفة الاعتبار": «بسم الله الرحمن الرحيم ليعلم الواقف على هذا وان محمد اصغير بن المرحوم حجي بن بربار حبس هذا التابوت على الولي المذكور محتسبا لله تعالى جعله الله خالصا لوجهه الكريم وجزل له الثواب الجسيم إنه ولي التوفيق والهادي إلى الطريق» (بن روستان، 2021، ص: 91).

3.2.3.5. حبوس جامع سيدي زكري

كان من بين ما قُيد في اللوحة الوقفية لمسجد سيدي زكري سنة 1154هـ/1741م، قلعة من الزيت حبسها السيد "بن عاشور التلمساني" تدفع من غلات البستان التابع له والكائن في "وادي إيمامة" غرب تلمسان، على ما جاء في الحبس ما نصه: «الحمد لله بيان أماكن حبوس جامع سيد زكري (...). ثم قلعة زيت عند بن عاشور جزاء في جنان الوادي في إيمامة (...).» (بن روستان، 2021، ص: 92). زيادة على كمية أخرى من الزيت مصدرها قطعة أرض تابعة لشركة "بيت بن دالي التلمساني" الواقعة في حوز "عين الحوت"، وفي الآتي تفصيل لذلك: (...). مزروع في عين الحوت شركت بن دالي يحيى» (بن روستان، 2021، ص: 93).

3.2.5. الكتب العلمية والدينية - حبوس لفائدة مسجد القران بتلمسان -

ولما كانت غالبية بيوتات تلمسان مهتمة بالحركة العلمية والثقافية، فقد كانت بحوزتها كتب دينية قيمة، محفوظة في مكباتها الخاصة، والتي قامت بشرائها لأغراض الحياة والمطالعة، إلا أنه في الكثير من الأحيان كانت هذه البيوتات تقوم بحبس تلك الكتب على مساجد تلمسان، كما فعلت السيد فاطمة بنت بن جبور، أحد أفراد "بيت بن جبور التلمساني"، صاحب الثروة والشأن الاجتماعي بتلمسان، بوقفها لمجموعة من الكتب على "مسجد القران"، مثل كتاب "تنبيه الأنام"، وكتاب "الوغيسية" للعالم عبد الكريم المغيلي، وكتاب يتكلم عن أحوال الآخرة، منسوب للعالم السيوطي وابن الجوزي، وفي الآتي النص الكامل للوقف الذي نشره "بروسلار" في المجلة الإفريقية لسنة 1862م: «(...)، واحدة حبس (...)»، والأخرى على تنبيه الأنام (...). ثم أربعة أسفار من كتاب تنبيه الأنام حبسا على المسجد ثم سيد السمرقندي ثم سيد عبد الكريم المغيلي على الوغيسية ثم سفر يتكلم على أحوال الآخرة منسوب لسيد السيوطي مع سيد الجوزي في سفر واحد حبسته فاطمة بنت بن جبور على المسجد المذكور» (Brosselard, Année: 1860, P.P. 169). وهنا تجدر الإشارة إلى أن المرأة في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، كان لها نصيب وافر في الأملاك الموقوفة (شويتام، 2009، ص: 447).

4.4.5. الأموال النقدية

وكانت الأموال النقدية أيضاً من بين الأوقاف التي حُبست على مساجد تلمسان، حيث كانت هذه الأموال تُصرف وَقفاً بصفة مباشرة من أصحابها، أم بطريقة غير مباشرة

2.3.5. المواد الغذائية

لم تكن وحدها العقارات التجارية من بنايات ومنازل من حُبست على المؤسسات الدينية بتلمسان خلال العهد العثماني، فقد كانت المواد الغذائية هي الأخرى تُحبس على المساجد، لينتفع بها على ما يظهر طلاب العلم والعمال من أئمة وقراء الأحزاب... وغيرهم من موظفي المساجد. ومن أنواع هذه المواد الغذائية مادة "الزيت" على وجه التحديد، والتي سجلتها لنا المصادر التاريخية التي اعتمدت على آثار اللوحات الوقفية التابعة لهذه المساجد. وفي الموالي تفصيل لذلك من خلال ثلاث نماذج، الممثلة في مسجد سيدي عمران وجامع الرؤيا ومسجد سيدي زكري.

1.2.3.5. حبوس جامع سيدي عمران

كان "بيت بن حجي التلمساني" على ما يبدو من بين بيوتات تلمسان التي وجهت ثروتها لعناية المساجد وبيوت الله عز وجل، لما فيه ذلك من فائدة تنعكس على طهارة الثروة النظيفة شرعاً، فبالإضافة لما خصصته من عقارات ومباني وأراضي زراعية تابعة لشركاتها التجارية، فيما مضى معنا من قبل، فإنها خصّصت أيضاً كل سنة نصف قلعة من الزيت لفائدة هذا المسجد، على ما نورهده في الموالي: «الحمد لله هذا بيان حبس جامع سيدي عمران (...)»، ثم نصف قلعة أيضاً من دار حجي بن حجي في كل سنة» (Brosselard, Année: 1860, P. 19).

2.2.3.5. حبوس جامع الرؤيا

ولقد استفاد مسجد جامع الرؤيا هو الآخر من هذا النوع من المواد الغذائية "الزيت" الذي كان شائعاً بكثرة في المؤسسات

التملساني"، وعائلة "برصالي التلمساني"، وعائلة "سيدي يوسف التلمساني"، كل ذلك فيما ورد باللوحات الوقفية، على ما اقتبسناه منها في الموالي: «الحمد لله بيان حبس جامع الرؤيا الكاين بحارت الرمات عمره الله بمن ذلك (...)، دينار زياني يأخذه الامام في رمضان (...)، ثم نصف دينار ذهباً بدار بن جبون ثم في بوعروة بالمصلة الربع والخروبة ثم في اشتوان الثمن شركت برصالي ثم الربع في روض الغمري بالمعادن ثم في مزنية تسعة دراهم ثم الربع في الاجران شركت أولاد عبد الرحمن بن الحاج قاسم - اليبدي - ثم الثمن بدار سيدي يوسف اختصال المجاورة لدار بن توزينت (...))» (بن روستان، 2021، ص: 49).

2.4.4.5. حبوس جامع سيدي زكري (1154هـ/1741م)

وورد عند صاحب "تحفة الاعتبار فيما وجد بمدينة الجدار..."، أحباساً نقدية متنوعة لفائدة مسجد سيدي زكري، أوقفها كل من عائلة "قارة مصطفى التلمساني"، وعائلة "بوزوينت التلمساني"، وعائلة "حمو بن موسى"، وعائلة "بابا حسن القاضي"، والتي قدمت أموالاً بالصيغتين المذكورتين سابقاً - مباشرة وغير مباشرة - تؤخذ من بساتين ورياض كروض "القلعة" الواقع جنوب تلمسان، وحوانيت ...، حيث كان واحد من هذه الأوقاف مخصص مباشرة لمن يقوم على الأذان في الأوقات الخمسة. وفي الآتي تفصيل لذلك: «(...) ثم رقت الكيس الثمن فيها ثم في جنان مزروع الربع وخروبة ثم في جنان العديسي شركت بن قرة مصطفى خمسة عشر درهما ثم في روض بن قمر فالقلعة الثمن ثم غرس بن منديل الثمن ثم في نوبت المصب الثمن ثم الثمن في حانوت بوزوينت في القيسارية ثم الثمن في جنان عزوز شركت سيدي محمد السنوسي ثم الخامسة في ملك حمو بن موسى ثم حانوت الحزب وذنوبه في رقبته، ثم الربع وثمانية دراهم في المرج في جنان باب حسن القاضي حبوس على الأذان الأوقات الخمسة (...))» (بن روستان، 2021، ص: 92).

6. خاتمة

وفي الأخير، يُمكن القول على ضوء هذا العرض التاريخي التحليلي الموسوم بـ: «الدور الاجتماعي لبيوتات تلمسان في وقف ممتلكات شركاتها الاقتصادية على المؤسسات الثقافية خلال العهد العثماني». والقراءة الفاحصة والدقيقة للأدوار الاجتماعية والثقافية لبيوتات العلم والتجارة بتلمسان وإسهامات شركاتها الاقتصادية في المحافظة على الحياة الثقافية وأعلامها في مدينة تلمسان؛ أننا تمكنا من الوقوف على مجموعة من النقاط الاستنتاجية، نُسطر حوصلتها بإيجاز فيما يلي:

- أبانت الدراسة عن تنظيم محكم لمؤسسات الأوقاف بإيالة الجزائر ومدنها وأريافها ومدارسها وقراها وأحوازها، على غرار مدينة تلمسان التي كان فيها التسيير الاقتصادي والمالي لعائدات الأوقاف وأرباحها، يخضع لضوابط إدارية محكمة،

تؤخذ من مردود الأراضي الزراعية بشكل سنوي أو نصف سنوي، وقد تفاوتت قيمة المبالغ المالية الموقوفة من بيت تلمساني لآخر حسب مقدار ثروته على ما يبدو، واختلفت إلى جانب ذلك نوعية العملة السائدة آنذاك، فنجد "المتقال الذهبي" الذي يقابل في قيمته "الدينار الزياني" الذي كان معمولاً به حتى في العهد العثماني بإيالة الجزائر.

1.4.4.5. حبوس مسجد المشور عام 976هـ/1571م

يُشكل مسجد المشور بتلمسان مُركباً علمياً ودينياً عريقاً، يعود تأسيسه إلى حوالي عام 517هـ/1123م (Barbet, 1960, P: 42)، وكانته عند أهل تلمسان، خصصت له أوقافاً كثيرة من الأموال النقدية، عثر على بعضها "بروسلار" ونشرها في المجلة الإفريقية لسنة 1959م - 1960م، حيث ذُكر في اللوحة الوقفية تحبباً غير مباشر، قيمته ديناراً ذهباً ونصف كل عام يُصرف على المسجد المذكور من مردود "الضدق" المسمى "واندوري"، أوقفه السيد يحيى بن عبد الله التلمساني بتاريخ 976هـ/1571م، وفي الآتي تفصيل لذلك: «لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً، الواثق بالملك الرحمن الفقير إلى الله يحيى بن عبد الله رحمه الله بتاريخ خمسة وسبعين وتسعمائة عام اشهد كاتبه بيده وهو عبد الرحمن بن محمد بن فرنزع أنه صرف لهذا المسجد المبارك دينار ذهباً ونصف في كل عام يمر عليه يأخذ العدد المذكور من التربة المشتملة على فندق واندوري كل ذلك لأجل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم دبر كل صلاة فيمن بدل وغير بالله حسبه، وجه الله العظيم والله لا يضيع اجر من أحسن عملاً بتاريخ عام ستة وسبعين وتسعة مائة» (Brosselard, Année: 1860, P. 292).

2.4.4.5. حبوس مسجد الرؤيا بتلمسان

وكانت لمسجد الرؤيا كذلك أوقافاً من الأموال النقدية يتقاضاها موظفوه مثل الإمام وغيره، حيث نشر "بروسلار" لوحة وقفية لهذا المسجد بالمجلة الإفريقية واعتنى بإخراجه أيضاً في كتاب حمو بن روستان الموسوم بـ: "تحفة الاعتبار..."، وذلك أن اللوحة هذه منسوبة لأبحاث العالم حمو بن روستان التلمساني الذي كان زميلاً لـ: "بروسلار". هذه اللوحة الجدارية الوقفية أُعيدت تتضمن أسماء بيوتات تلمسان التي حبست مبالغ مالية من الدينار الزياني الذهبي - المشهور عند العامة حينئذ بكلمة "الدراهم" - وذلك بشكل مباشر أم غير مباشر يؤخذ من ربح مزارعها الفلاحية المنتشرة في أحواز مدينة تلمسان وأريافها، كـ: "حوز المصلى" و"حوز شت" و"حوز شت" وان "حوز المصلى" من طرف شركات تابعة مثلاً لعائلة "بن جبون التلمساني"، وعائلة "اليبدي

- تجسيماً لروح التضامن والتكافل التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري، فقد أقدمت جميع الشرائح الشعبية بتوقيف عقاراتها وأراضيها وكتبها القيمة وأموالها النقدية، ممّا ساعد على تحقيق عدة أهداف، من بينها:

■ خلق مناصب شغل؛

■ توفير موارد مالية.

- عرفت طريقة توزيع عائدات الأوقاف صرامة كبيرة من جانب الإدارة العثمانية التي كان دورها إيجابياً بنسبة كبيرة، إذ لم تتخل على واجبها إزاء السكان، وهذا ما يفند آراء أولئك الذين كانوا يدعون أن علاقة الإدارة العثمانية بالرعوية، كانت مقصورة على جمع الضرائب فقط، حيث لاحظنا أنها حملت على عاتقها تنظيم وتسيير المؤسسات الوقفية بغض النظر عما بدر من بعض الحكام والمسؤولين الإداريين فيما يخص طمعهم وجشعهم في حق ملكيات الأوقاف.

تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

التعليقات

* لا يتقاضى الناظر أية أجره، وهو يتسلم مستحقته مرة واحدة في السنة، ويضاف له أجر يعرف بـ: "حق المفتاح"، وهو نظام مالي يجري العمل به منذ عهد قديم (سعيدوني، 2013، ص: 221).

** بنو وعزان: نسبة إلى بطن بني وعزان المنتمي إلى الفخذ الثاني من قبيلة مغراوة العبد الوادية الزناتية البربرية البوبرية، والذين هم بنو القاسم من ولد ادريس بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، فكان القاسم هذا ممن إنضاف إلى قبيلة بني عبد الواد، فتزوج منهم وأكرموه وعظموا قدره، أما وعزان فهو أخ يكرمين الأصغر من ذرية ابن القاسم المغراوي الزناتي، لتفاصيل أكثر عن جذور قبيلة بني وعزان (ابن خلدون (ت 780هـ / 1380م)، (ج1)، 1903، ص: 94. 102).

*** مركب العباد: يضم هذا المركب العلمي والديني، منشآت دينية ودينية، تعرف بـ: "مركب العباد"، الذي يوجد فيه ضريح العالم الولي أبي مدين شعيب الغوث (ت 594هـ / 1193م)، ومن الجهة الجنوبية بيت الحجيج ودار الوكيل، ومن الجهة الشمالية الغربية دار السلطان، ومن الجهة الشرقية مسجد وجامع العباد. و"العباد" من "الزهاد" وهي جمع عابد، وينقسم العباد إلى قسمين، السفلى والعلوي - الفوقي -، ويبدو أن العباد السفلى هو الأول من عُمر بالسكان، ويمتد من عين وانزوتة غرباً إلى سيدي أبي إسحاق شرقاً، أما العباد الفوقي فلم يعرف تطوراً ملحوظاً إلا بعد تشييد الضريح الذي كان يأوي العالم الفقيه سيدي بومدين (دحماني، 2020، ص: 31).

ورزنامة سنوية ونصف سنوية تقوم عليها أسس الاستفادة من أرباح تلك الأوقاف، التي أصبحت مداخيلها تصرف بشكل كلي على ما يبدو على القائمين بأمور المساجد والمدارس والزوايا، حتى تجاوز ذلك الدعم حد الاعتدال وبلغ الثراء الفاحش، ما جعلها محط أطماع من قبل الحكام من الأتراك العثمانيين أنفسهم.

- أظهرت ظاهرة التحبب في المجتمع التلمساني والجزائري عموماً، تزايداً في وقف الممتلكات الوقفية أواخر العهد العثماني، وذلك يرجع حسب وجهة نظرنا إلى:

■ تدهور أحوال البلاد السياسية، مما تسبب في مضاعفة عملية المصادرة والتغريم، وخاصة عندما عرفت موارد القطاعات الاقتصادية تراجعاً رهيباً؛

■ محاولة الأهالي الحفاظ على تماسك الأسرة بتحبيب عقاراتهم، لتجاوز الخلافات العائلية التي أدت على شجارات متكررة بين أبنائها بسبب الإرث؛

- أكدت المصادر المعاصرة لفترة العثمانية بتلمسان، على أنه بفضل هذه الأموال الموقوفة، كانت تتولى المؤسسات الوقفية بصفة رسمية من قبل السلطة الحاكمة بالجزائر على عهد العثمانيين، الإنفاق على طلبتها وعلمائها، والقائمين على خدمتها من الوكلاء والمقدمين والمؤذنين والأئمة والمشايخ، فضلاً عن إطعام الفقراء والمساكين وأبناء السبيل.

- كشفت اللوحات الجدارية الوقفية المتضمنة لمختلف الأموال العينية والنقدية التابعة للشركات الزراعية والتجارية الخاصة بالعائلات التلمسانية خلال العهد العثماني، عن اهتمام كبير موجه لفائدة مساجد وزوايا مدينتهم، كخاصية اجتماعية ما فتئت هذه العائلات تساهم بها مساهمة جادة على مستوى الدعم المادي المخصص للمؤسسات الثقافية والدينية، سواء صاحبة الثروة والجاه أم الأقل شأناً منها على المستوى الاجتماعي والثقافي.

- تنوعت الموارد المالية المحبوسة على المؤسسات الثقافية والدينية بتلمسان، من حيث طبيعتها وقيمتها وأشكالها، وحسب المكانة الاجتماعية للشخص الذي حبس ملكيته، والثروة التي كانت تتمتع بها شركته التجارية أم الفلاحية.

- تعدد وتوسع النطاق الجغرافي للملكيات الوقفية المحبوسة في تلمسان، حيث كان بعضها موجوداً بقلب المدينة، والآخر بأحوازها، إلى قرها ومداشرها، وصولاً إلى أراضي فلاحية تحادي ساحل البحر الأبيض المتوسط مثل مديشر "ولهاصة". ما يجعلنا نجزم القول على أن ما تمتعت به المؤسسات الوقفية في تلمسان خلال العهد العثماني من ثراء فاحش، كان يُشكل بحد ذاته ميزانية معتبرة أفادت عدداً كبيراً من العائلات التلمسانية، نظراً للكُم الهائل من الإداريين، والعمال والحرفيين، الذين كانوا يتقاضون رواتبهم من تلك العائدات. ولا شك أن ذلك ساهم في التخفيف من آثار البطالة.

****فدان: مساحة من الأرض الزراعية، بمعنى حقل، أو مزرعة(المعلمة، (ج6)، 2008، ص: 1431).

****فرد من الحرث: مساحة من الأرض تحرث بمحراث يجره حيوان واحد(المعلمة، (ج 6)، ص: 1431).

****الروض: جاءت كلمة رياض أو رياض في العديد من أسماء الأماكن في مدينة تلمسان، وهي كلمة عربية أعطت للعديدة من الأماكن بتلمسان، أما بخصوص المعنى فالرياض من الفعل روض روضة ومعناها الأرض ذات الخضرة أو البستان الحسن. ويعود أصل هذه التسمية حسب قول سكان تلمسان إلى أنه في ذلك المكان كانت تتجمع القوافل منذ زمن بعيد وتستعد للذهاب إلى الجهاد، وذكر في أحد الكتب أنّ هذا الحي كان محطة لرباط الخيل، فهذا المكان كان خاصاً بنقل البضائع والمسافرين، وكذا لتربية وتدريب البهائم من أجل تقديم عروض المسابقات والاستمتاع. أمّا بخصوص أصل الكلمة، فإن "رياض أو رياض" هي من أصل أندلسي، الذي يعني بالإسبانية "رُوديو / Rodéo"، وهو رياضة بمعنى "مسابقة رعاة البقر" (نجرأوي، 2017 - 2018، ص: 156).

****القرآن: احتفظ هذا الحي منذ القدم بالإسم نفسه إلى اليوم، وحسب المصادر المحلية إن أصل هذه التسمية الخاصة بالقرآن الكبير تعود إلى كلمة (قرية) أو (حي) ذو عدد كبير من السكان، وأمّا القران الصغير: فله نفس المعنى حي ذو عدد قليل من السكان، إلا أنّ أصل كلمة قران أمازيغي من "أكور Akour أي: قَمّة كبيرة أو صغيرة، أو كتلة من تراب تكون كبيرة أو صغيرة الحجم (نجرأوي، 2017 - 2018، ص: 146).

****المدْرَس: كانت تدعى هذه الساحة "المدْرَس" قبل الاستقلال، و"راس المصدع" في العهد العثماني، والمصدع معناه "الطريق المهملة" في الأرض الغليظة(نجرأوي، 2017 - 2018، ص: 176).

****الحووز: مصطلح جغرافي يعني "الضاحية"، أي ضواحي المدينة وخارجها، وما يحيط بها(المعلمة، (ج11)، 2008، ص: 3630).

****بن سكران: حوز من أحواز مدينة تلمسان يقع في الجهة الشمالية الشرقية في الطريق المؤدي إلى مدينة عين تموشنت ووهران.

****اعمير: حوز من أحواز مدينة تلمسان يقع في الجهة الشمالية الشرقية في الطريق المؤدي إلى مدينة عين تموشنت ووهران. قبل حوز بن سكران، وتسميته عند العامّة اليوم "عمير".

****بيت سيدي سعيد البوزيدي: من هذه العائلة الفقهية بتلمسان، يذكر ابن مريم في "البستان"، الفقيه أبي الربيع سليمان بن الحسن التلمساني (ت 845هـ/1441م) (ابن مريم، 2014، ص: 105).

****الكيهان: ربض من أرباض تلمسان، يقع في الجهة الغربية للمدينة، يعني: "مجموعة كهوف".

****فدان السبع: جاءت كلمة فدان في لسان العرب كالتالي: "الفدان"، كالفدان فعّال بالتشديد: هو المبلغ المتعارف، وهو أيضاً الثور الذي يحرث به، والفدان أيضاً: المزرعة. وجاءت هذه الكلمة عند الكاتب بلقران ب: lopin de terre "قطعة من الأرض"، أمّا كلمة "سبع": فالسبع يقع على ماله ناب من السباع ويعدو على الناس والدواب ويفترسها مثل: الأسد والذئب والنمر والفهد، والثعلب، وما أشبهها، والسبعة البوّة، ويظهر أنه كانت عائلة تدعى باسم "السبع" تملك هذه الأراضي بالحي الذي نسبت تسمية هذا المكان (نجرأوي، 2017 - 2018، ص: 153).

****عين الحجر: ربض من أرباض تلمسان، يقع في الجهة الشمالية الغربية من المدينة. كانت بها على ما يبدو "عين ماء" تابعة من الحجر.

****جبل أعطار: وهو الجبل المقابل لحوز العباد من الناحية الجنوبية.

****ولهاصة: تقع شمال تلمسان على الساحل، قال فيها الرحالة الحسن الوزان: «يجاور هذا الجبل المرتفع مدينة هنين، وتسكنه قبيلة عاتية، لكنها ريفية، وكثيرا ما حاربت أهل هنين حتى خربت مدينتهم، ينبت فيه قليل من القمح وكثيرا من الخروب». (الوزان، (ج2)، 1983، ص: 44).

****الصف صاف: حوز زراعي يقع في الجهة الجنوبية الغربية من مدينة تلمسان، يتخلله "نهر الصفصيف"، ذكر الرحالة "برجيس" أن تسميته عند عامة أهل تلمسان "الصفصيف"، ينبعث من أسفل جبل البغل، ويصب في بركة عظيمة من عمل الأول، ثم ينشق منه إلى موضع يسمى المهرز، ثم ينصب في نهر تافنة (Barges, 1859, P).

****عين الحوت: قرية صغيرة في ضاحية تلمسان، أوت محمد بن سليمان الذي استقر به المقام وبابعته أغلب قبائل تلمسان على الإمارة، فكان بذلك ظهور "الإمارة السليمانية" بتلمسان عام 173هـ/765م، ومن مشاهير عين الحوت من العلماء: الإمام أبي محمد الغريق بن الشريف التلمساني، والذي لازالت ذريته معروفة بتلمسان من عائلة "بو عبد الله"، وقد وفد أيضا على عين الحوت في بدايات القرن 9هـ/15م، العالم أبو محمد عبد الله بن منصور الحوتي بن يحيى بن عثمان المغراوي، وفي العهد العثماني لقيت هذه القرية عناية كبيرة من قبل الدايات والبايات، حين أصدر الداوي الحاج أحمد باشا سنة 1103هـ/1695م، أمر لصالح أولاد عبد الله بن منصور ينص على شرفهم وإعنائهم من الرسوم ووجوب احترامهم وحسن معاملتهم، وقد أمر الداوي علي باشا عام 1169هـ/1761م، كذلك ببناء ضريح الشيخ

بن عبد الرحمن بن موسى الأنصاري ابن الصائم الجازولي (كان حيا سنة 1066هـ/1656م)، (د.ت)، مخطوط: كعبة الطائفين وبهجة العاكفين على قصيدة حزب العارفين، المكتبة الوطنية بباريس، يحمل رقم: 4601.

- التلمساني أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن عبد الله بن موسى بن محمد فتحا الزجاجي الحفيد (كان حيا سنة 1284هـ/1867م)، (د.ت)، مخطوط: إتمام الوطر في التعريف بمن اشتهر في أوائل القرن الثالث عشر، المكتبة الوطنية بباريس، يحمل رقم: 9307R.D.

- التلمساني أبو عبد الله محمد بن يوسف الزياني (كان حيا سنة 1320هـ/1903م)، (2012)، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق: المهدي البوعدي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر.

- التلمساني حمو بن روستان (توفي قبل 1272هـ/1864م)، (2021)، تحفة الاعتبار فيما وجد من الآثار بمدينة الجدار - جامع الكتابات الأثرية التلمسانية - إشراف: بروسلاز شارل، تقديم وتحقيق وتعليق: عمارة علاوة وكعوان فارس، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

- حماش خليفة، (2012)، كشاف وئافق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، نوميدا للنشر والتوزيع، الجزائر.

- بن حموش مصطفى أحمد، (2000)، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 1549م - 1830 - من واقع الأوامر السلطانية وعقود المحاكم الشرعية، دار البعث للدراسات التاريخية، الإمارات.

- ابن خلدون أبو زكرياء يحيى ابن أبي بكر محمد بن محمد بن الحسن (ت 780هـ/1380م)، (1903)، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، (ج1)، مطبعة بيير فونطانا، الجزائر.

- دحماني صبرينة نعيمة، (2020)، الآثار الإسلامية الدينية بمدينة تلمسان، إحصاء وجرد وتحليل، دراسة تمهيدية لوضع الخارطة الأثرية)، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر.

- إدموند دوتي (ت 1334هـ/1926م)، (2014)، الصلحاء، مدونات عن الإسلام المغربي في القرن التاسع عشر، ترجمة: محمد ناجي بن عمر، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب.

- الراشدي أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن سحنون (ت بعد 1211هـ/1796م)، (2012)، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق: المهدي البوعدي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر.

- الرصاع أبو عبد الله محمد الأنصاري، (1993)، شرح حدود ابن عرفة الموسوم ب: الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، تحقيق: أبو الأضغان محمد، (ج2)، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- الزياني أبو القاسم بن أحمد بن علي بن إبراهيم (ت 1249هـ/1836)، (1991)، الترجمات الكبرى في أخبار المعمورة براً وبحراً، أو الرحلة الربانية والروضة السلمانية، أو ترجمة الدنيا وما فيها من الأمصار، تعليق: عبد الكريم الفيلاي، مطبعة المعارف، الرباط.

- سعيدوني نصر الدين، (2013)، الشرق الجزائري بإبلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي من خلال وثائق الأرشيف، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.

- شاوش محمد بن رمضان، (1995)، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- شويتام أرزقي، (2009)، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 926 - 1246 هـ 1519 - 1830 م، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الجزائر.

- الصيداوي يوسف، (1999)، الكفاف، دار الفكر، لبنان.

- (قاموس)، (2008)، معلمة المغرب، قاموس مرتب على حروف الهجاء يحيط بالمعارف المتعلقة بمختلف الجوانب التاريخية والجغرافية والبشرية والحضارية للمغرب الأقصى، (ج6)، مطبعة النجاح الجديدة، سلا.

- بن منصور عبد الرحيم، (2011)، عين الحوت مهد بني سليمان أول ملوك تلمسان، نشر ابن خلدون، تلمسان.

محمد بن علي بن منصور، كما أمر الباي مصطفى المنزالي باي الغرب سنة 1210هـ/1802م، ببناء ضريح سيدي عبد الله بن منصور، كانت تسمى هذه القرية بـ: "قرية الأشراف"، أما تسمية "عين الحوت" فقد ظهرت في القرن 9هـ/15م، نسبت إلى عين غزيرة في مدخل القرية محاطة بصهريج صغير كانت مليئة بالسمك حسب الأب برجيس الذي زار تلمسان وأوازاها مع خمسينيات القرن 13هـ/19م، التي مازالت موجودة إلى الآن. (بن رمضان شاوش، 1995م، ص: 119).

بربار: لقب لعائلة تلمسانية، لازالت موجودة إلى اليوم، وبربار هو تعريب لكلمة "berber"، التي تعني "البرابرة" عند الأوربيين، وليس "البربر".

المنقال: هو العملة الذهبية المغربية، ويزن نحو 4,5 غراما. ويقابل الدينار السلطاني في الجزائر.

المشور: بمعنى مكان التشاور أي المكان الذي يعقد فيه السلطان اجتماعه مع وزرائه وكتابه وضباطه لمناقشة شؤون الدولة. وهو ما كان عليه الأمر في العهد الزياني، وحتى في الفترة العثمانية أين كان مقر لحاكم تلمسان من الأتراك العثمانيين.

الضدق: هو مكان لتجميع السلع والبضائع، وسوق صغيرة لبيع بعض المستلزمات، ومكان يرتاح فيه التجار من غير سكان تلمسان، وكانت الضدق في العهد العثماني منتشرة بكثرة في مدينة تلمسان.

المصلة: المصلى: حوز من أحواز تلمسان يقع جنوب قرية "أوزيدان" الواقع في الشمال الشرقي من مدينة تلمسان.

أشتوان: حوز يقع في الجهة الشمالية الشرقية من مدينة تلمسان نحو الطريق المؤدية لقرية أوزيدان، أي الطريق المؤدي إلى حوز أوزيدان.

- المصادر والمراجع

العربية والعربية

- بوشنافي (محمد)، القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني (10 - 13هـ/16 - 19م)، (جزآن)، كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2017.

- بومدين محمد، (2021)، «إضاءات على نماذج من ذخائر الكتب وخزائن المكتبات الخاصة بعلماء تلمسان خلال العهد العثماني»، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، مجلة محكمة دولية تصدرها جامعة وهران 02، المجلد 10 - العدد الثاني (02).

- بوعزيز يحيى، (2009)، المساجد العتيقة في الغرب الجزائري، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.

- البخاري، صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب الوقف رقم: 2772.

- التلمساني أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد ابن مريم المديوني (كان حيا سنة 1025هـ/1625م)، (2014)، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق: بوباية عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت.

- التلمساني أبو عبد الله محمد بن سليمان بن عبد الرحمن بن رزوق بن محمد

- ابن المفتي (أبو علي الحسين بن رجب شواش ت بعد 1166هـ / 1753م)، (2009)، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، جمع: كعوان فارس، بيت الحكمة، الجزائر.

- نجاوي فاطمة الزهراء، (2017 - 2018)، الدراسة الإيتيمولوجية لأسماء الأماكن المأهولة - مقارنة لغوية تطويرية (منطقة تلمسان أنموذجا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تحت اشراف: أ.د: سعدي محمد، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد.

- الوزان (أبو علي الحسن بن محمد كان حياً سنة 935هـ / 1528م)، (1983)، وصف إفريقيا، (جزآن)، ترجمة: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2.

- الواليش (فتيحة)، الحياة الحضريّة في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، منشورة، معهد التاريخ، تحت اشراف: مولاي بلحميسي، جامعة الجزائر، 1993م - 1994م.

الأجنبية

- Anonyme, (1830), Dictionnaire de la langue franque ou petit mauresque, suivi de quelques dialogues familiers et d'un vocabulaire de mots arabes les plus usuels à l'usage des Français en Afrique, typographie de Feissat, Marseille.

- Barbet Charles, (La Perle Du Maghreb Tlemcen, visions et croquis d'Algérie, édition de L'imprimerie Algérienne, Rue Sadi.Carnot.

- Brosselard Charles):

o (Année: 1859 1860.), «Les Inscriptions Arabes De Tlemcen, ..., Tombeau De Louali Sidi Boudjema», In Revue Africaine, N° 4.

o (Année: 1862), «Les Inscriptions Arabes De Tlemcen, Mosquée Der Rouya, Mosquée Del Korran, Zaouya De Mouley Taieb», In Revue Africaine, N° 6.

- Devoux Albert), (Année: 1866), «Les Edifices Religieux De L'ancien Alger», In Revue Africaine, N° 10.

- Labbe Barges), (1859), Tlemcen Ancienne Capitale Du Royaume De Ce Nom, Souvenir Dun Voyage, Challamel Aine Libraire, Paris.

- Marcais William), (1903), Les Monuments Arabes De Tlemcen, Albert Fontemoing Editeur.

- Saidouni N), (2009), Le Waqf En Algerie A L'époque Ottomane XIe Xiii Siècles De Hégire XVIIe XIXe Siècles, études De Gestion Et Relations Etrangères, Koweite, 2eme Edition.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

محمد بومدين، (2023)، «الدور الاجتماعي لبيوتات تلمسان في وقف ممتلكات شركاتها الإقتصادية على المؤسسات العلمية خلال العهد العثماني»، مجلة الأكاڤيمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات : 12-28.